



## مجلة العلوم القانونية والسياسية

<https://www.lawjur.uodiyala.edu.iq/index.php/jjps>



### خصخصة الحروب وتأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أمن الدول وسيادتها

اسماعيل ذياب خليل

جامعة ديالى - كلية القانون والعلوم السياسية

[Ismaeel.d@uodiyala.edu.iq](mailto:Ismaeel.d@uodiyala.edu.iq)

التخصص العام: علوم سياسية	التخصص الدقيق: سياسات دولية
---------------------------	-----------------------------

معلومات الورقة البحثية	المستخلص
تاريخ الاستلام 2025/10/12 تاريخ القبول 2025/12/21 تاريخ النشر 2026/6/15	تعدُّ خصخصة الحروب فكرة حديثة نسبياً، فهي تقوم على استراتيجية جديدة في إدارة الحروب من قبل العديد من الدول تكون قائمة على القتال بأقل عدد ممكن من الجنود النظاميين فيما يتم إكمال المهام اللوجستية وبعض المهام الاستخباراتية إلى شركات عسكرية وأمنية خاصة وذلك بهدف خفض الإنفاق العسكري المتزايد للجيش النظامية، والتخلص من عبء الخسائر البشرية التي تسجل امتعاضاً ورفضاً كبيرين من قبل الرأي العام فضلاً على ميزة الاستعانة بالإمكانيات الكبيرة والخبرات القتالية للشركات الخاصة في تحقيق أهداف الحرب، وعلى الرغم من تلك الميزات يظهر الجانب السلبي لعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ونشاطها في عدم احتكامها لضوابط القانون الدولي الإنساني في مناطق النزاعات لعدم وجود اتفاقيات دولية تنظم أنشطتها العابرة للحدود، وعادة ما تفرض تلك الشركات أجندتها وشروطها على الحكومات العاملة فيها، ولاسيما الحكومات الضعيفة، وتفرض خطأً عسكرية تتوافق مع أهدافها الخاصة، وهو ما يتنافى وسيادة الدول باعتبارها الهيئة التي تحتكر استخدام العنف.
<b>الكلمات المفتاحية:</b> الخصخصة، الحروب، السيادة، الأمن، المرتزقة.	

doi: <https://doi.org/10.55716/jjps.2026.15.1.4>

#### المقدمة:

تعد الحروب ظاهرة اجتماعية مكلفة بشرياً ومادياً، وباتت في العصر الحديث تستنزف الشعوب والجيوش وموارد الدولة، وفي الوقت نفسه لم تعد مقتصرة على الجيوش التقليدية فحسب، إذ عملت أطراف الصراعات المسلحة لاسيما الدول الكبرى خلال العقود الأخيرة على اتباع أساليب جديدة في إدارة الحروب عبر تخصصتها، وذلك بتوظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لأداء مهام عسكرية محددة كانت بالأساس من واجبات القوات المسلحة ومهامها، وذلك لحوض حروبها وتحقيق أهدافها بأقل الخسائر، وإن لجوء بعض الدول والجيوش إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

هو أنها لا تخضع لضوابط القانون الدولي، ويمكن التنصل عن المسؤولية في حال تورط تلك الشركات في جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية من دون أن يُلقى اللوم على الجيوش الوطنية.

مع بداية القرن الواحد والعشرين تزايد دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ميادين الحروب والصراعات، وتمكنت تلك الشركات من تحقيق أرباح عالية من خلال توقيع عقود مع العديد من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية مقابل القيام بأعمال عسكرية أو أمنية محددة ومن أبرز الشركات الخاصة الفاعلة في العالم شركة بلاك ووتر الأمريكية، شركة فاغنر الروسية وشركة جي فور أس البريطانية، إذ تقدم هذه الشركات وموظفيها خدمات عسكرية وأمنية جذابة إلى حد كبير كالدمع القتالي واللوجستي والمخابرات والمهام التدريبية، ومرافقة القوافل، وحماية الشخصيات الهامة، وما شابه ذلك، وأحياناً المشاركة في العمليات القتالية، ومن ثم أصبح بإمكان حكومات الدول إدارة حروباً خارجية بالوكالة عن طريق توظيف هذه الشركات بدلاً من زج قواتها المسلحة بمهام خارج الحدود.

#### أهداف الدراسة:

تحدد أهداف الدراسة في عدة أمور أهمها:

- 1- معرفة مفهوم خصخصة الحروب الحديثة، وفهم دور الشركات الأمنية الخاصة في البيئة العالمية.
- 2- معرفة كيفية تطور أشكال الحروب، وفهم الأدوار الجديدة وإدراكها، والمتزايدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة فيها.
- 3- معرفة مدى تأثير عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أمن وسيادة الدول العاملة فيها وأثرها في الاستقرار فيها.

#### إشكالية الدراسة:

تنتقل إشكالية الدراسة من أنّ التطورات الأمنية التي شهدتها البيئة العالمية انعكست على واقع الحروب والصراعات ومستقبلها في العالم مما دفع العديد من الدول إلى إعادة بناء استراتيجياتها الأمنية عبر خصخصة حروبها الخارجية من خلال توظيف عناصر جديدة في الحرب تشمل (المرتزقة والشركات العسكرية والمتعاقدين الأمنيين)، واستخدامهم عسكرياً وأمنياً لتحقيق الغايات والأهداف الخارجية، والأمر الذي يعكس تحول في دور الدولة في مجال الأمن والدفاع، وفي ضوء هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما التحدي الذي تشكله الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على دور الدولة في مواجهة التحديات الأمنية؟
- 2- ما مدى تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أمن الدول وسيادتها العاملة فيها؟
- 3- ما وقع الحروب ومستقبلها في ظل الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة؟ وما المتغيرات الدولية المؤثرة فيها؟

#### فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أنّ الدول زادت من اعتمادها على القطاع الخاص في إدارة الحروب الحديثة، وذلك عبر الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة، وهو ما أدى إلى تقليص دور الجيوش النظامية وفعاليتها في مواجهة التحديات الأمنية، وأثر ذلك على سيادة وامن الدول نتيجة ضعف التزام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بقوانين الدولة التي تزاوّل فيها أعمالها ونشاطها.

#### منهجية الدراسة:

لا بدّ من الإشارة إلى أنّه تم توظيف المنهج الوصفي والتحليلي في إعداد هذه الدراسة بهدف بيان تأثير نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أمن الدول وسيادتها، فضلاً عن اعتماد المنهج الاستشراقي في بناء أهم المشاهد المستقبلية.

#### هيكلية الدراسة:

لغرض الإيفاء بمتطلبات الموضوع فقد قسمت هيكلية الدراسة على مبحثين أساسيين فضلاً على مقدمة وخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: الحروب والشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

المبحث الثاني: تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أمن الدول وسيادتها.

### المبحث الأول: الحروب والشركات العسكرية والأمنية الخاصة

مع تطور الأساليب المتبعة في إدارة الحروب ظهر نهج جديد في الحروب الحديثة يقوم على خصصتها كاستراتيجية أمنية جديدة، حيث يتم إدارة الحرب عن طريق الاستعانة بشركات عسكرية وأمنية خاصة تقوم بوظائف ومهام كانت في السابق حكراً على القوات المسلحة النظامية للدول فأصبحت الحروب تدار بطريقة مختلفة تعكس مستوى التغيير النمطي الذي بلغته، والأمر الذي أثار بشكل مباشر في طبيعة الحروب في العلاقات الدولية.

#### المطلب الأول: مفهوم الحرب والمفاهيم المقاربة.

تمثل الحرب نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية، وهي تقع عندما تفشل الأساليب السياسية في حل التناقضات بين الدول وتتميز الحرب باستخدامها العنف الشديد والعدوان والدمار والقتل باستخدام القوات العسكرية النظامية أو غير النظامية (كالمرتزقة والمتعاقدين الأمنيين والميليشيات وما شابه)، وغالباً ما ترتبط الحرب بالطبيعة البشرية والخصائص السلوكية لصناع القرار في العلاقات الدولية، وأن مفهوم الحرب يتداخل مع بعض المفاهيم والمصطلحات الأخرى من حيث الخصائص والمميزات.

#### الفرع الأول: اشتقاق لفظة الحرب وتعريفها اصطلاحاً.

مهما تعددت تعريفات الحرب عند فقهاء القانون الدولي والسياسة، فإن الحرب تحمل معنى القتال المسلح أو المواجهة المسلحة بين طرفين أو أطراف دولية متنازعة، وإن أسباب الحروب كثيرة ومتنوعة ومتشعبة. ولا بد من الوقوف على اشتقاق اللفظة لغة لبيان معانيها ودلالاتها، وبيان تعريف اللفظ اصطلاحاً.

#### أولاً: الحرب لغةً.

الحرب في اللغة كما ذكرت المعجمات اللغوية: هو القتال بين فئتين، وهي نقيض السلم، وتكون مؤنثة، وتذكر على معنى القتال، ويقال: رجل الحرب: شديد الحرب شديد الغضب شجاع، وقيل: (تحاربوا واحتربوا، أي: أقاموا الحرب)، وهناك من يرى من الفقهاء والعلماء أن لفظة دار الحرب قد انحسرت دلالتها، فهي تعني: بلاد المشاركين الذين لا صلح بينهم وبين بلاد المسلمين<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: الحرب اصطلاحاً.

تعرف الحرب على أنها هي ممارسة العنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية، وهي الوسيلة الأكثر قسراً المتاحة للدولة لتحقيق أهدافها الخارجية، وتستخدم لإنجاز أهداف السياسة الوطنية<sup>(2)</sup> والحرب في الاصطلاح الدولي: "هي صراع مسلح بين دولتين أو فريقين من الدول ينشب لتحقيق مصالح وطنية"، أي: إنها صراع مسلح بقصد قيام دولة بفرض وجهة نظرها بالقوة على دولة أو مجموعة دول أخرى، وبذلك ترمي الحرب إلى فرض إرادة الدولة بالقوة المسلحة على إرادة دولة أو دولة أخرى، فهي وسيلة تلجأ إليها الدول لتحقيق غاية سياسية تستخدم فيها القوة المسلحة<sup>(3)</sup>.

إن الحرب من حيث الواقع هي حالة قانونية معترف بإمكانية نشوبها، فغالباً ما تفرض الحرب علاقة قانونية، أي: إنَّها توفق أو تلغي بعض المعاهدات والاتفاقيات النافذة مثل (الاتفاقيات البريدية والاتفاقيات التجارية) بين الدول المتحاربة،

(1) محمد فتحي أمين، موسوعة أنواع الحروب، الطبعة الثانية، دار الاوائل للنشر، دمشق، 2006، ص14.

(2) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، المكتبة القانونية، بغداد، 2006، ص214.

(3) د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1998، ص65.

وقد تدعو إلى عقد معاهدات التحالف، وتغير مجرى التجارة المسموحة، وقد تفرض قوانين الحياد وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات<sup>(4)</sup>.

### الفرع الثاني: الحرب والمفاهيم المقاربة.

تمتاز البيئة الدولية بكثرة النزاعات والصراعات والتوترات والأزمات سواء أكانت داخلية أم خارجية؟ وقد تكون تلك الأزمات حالية، أو لها جذور تاريخية يتم استغلالها ضد الدولة من قبل جهات أخرى لاستنزافها أو فرض إرادة ما عليها، وتتداخل أحياناً بعض المفاهيم والتعريفات الخاصة بهذه المصطلحات مع مفاهيم وتعريفات الحرب، وبناءً عليه سيتم توضيح المفاهيم المقاربة لمفهوم الحرب على النحو الآتي.

#### أولاً: الصراع.

يعرف الصراع على أنه: "تنازع في الإرادات الوطنية للدول، أي: إنّه تنازع ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وأهدافها وتصوراتها وتطلعاتها، وحتى في إمكاناتها ومواردها وثرواتها، فالأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات خارجية بين الدول تختلف أكثر مما تتفق، وعلى الرغم من ذلك يبقى الصراع بكل توتراته وضغوطه من دون نقطة الحرب المسلحة، وإنّ الصراع ممكن أن يأخذ أشكالاً ومظاهر متنوعة، فقد يكون صراعاً سياسياً، أو اقتصادياً، أو أيديولوجياً، أو تحريضياً، أو حتى تكنولوجياً، ففي مجمل مظاهر الصراع لا تقع الحرب<sup>(5)</sup>.

#### ثانياً: النزاع.

مصطلح النزاع غالباً ما يطلق على حالة الحروب والفوضى الداخلية، أي: داخل إقليم الدولة الواحدة كما يطلق أحياناً على حالة التوترات الشديدة بين دولتين أو أكثر نتيجة وجود معضلة قد تكون لها جذور تاريخية، وتتعدد مصادر النزاع فهي شخصية سلوكية، أو مجتمعية مختلفة ترتبط بعلم النفس والعلوم الاجتماعية والسياسية، ومهما تعددت مصادر النزاع، فإنّها قد تؤدي إلى المواجهة الحربية التي تعرف باسم "النزاع المسلح"<sup>(6)</sup>، وقد قسمت دراسة في جامعة (ليدن الهولندية) تطور مستويات النزاع، وتحولها إلى حرب في خمسة مراحل، وهي على النحو الآتي<sup>(7)</sup>:

**المرحلة الأولى:** تتضمن أوضاع سلمية ومستقرة.

**المرحلة الثانية:** تتصاعد مستويات الضغوط والانقسامات السياسية والاجتماعية للنزاع القائم، وتتسم هذه المرحلة باضطراب الأوضاع السياسية.

**المرحلة الثالثة:** هي مرحلة النزاع السياسي العنيف التي يتحول فيها التوتر إلى أزمة سياسية حادة ترتبط بانتهيار الشرعية السياسية للحكومة القائمة، وتتميز هذه المرحلة بانتشار العنف.

**المرحلة الرابعة:** هي مرحلة النزاع المنخفض الحدة، وتتميز بالعداء الواضح واندلاع الصراع المسلح بين الفصائل، ويقاس هذا النزاع بعدد القتلى.

**المرحلة الخامسة:** هي مرحلة النزاع الشديد الحدة، وتتميز هذه المرحلة بوجود حرب معلنة ودمار واسع، وما يرافقه من نزوح أعداد كبيرة من السكان المدنيين.

#### ثالثاً: العدوان.

هو الحالة التي يعني فيها قيام دولة باستخدام القوة المسلحة ضد سيادة الأرض وسلامتها والاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو استخدامها بأي شكل آخر بما يخالف المواثيق والأعراف الدولية ويمكن أن يأخذ العدوان أشكالاً متنوعة كالهجوم

(4) سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص214.

(5) اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل للطباعة النشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص263.

(6) د. عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص66.

(7) قاسم خضير عباس، أدوار المرتزقة والمتعاقدين في حروب القرن الحادي والعشرين (نماذج مختارة)، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، 2024، ص16-17.

المسلح، أو الغزو أو ضم أراضٍ، أو فرض حصار على الموانئ والسواحل، أو أي هجوم بري أو بحري أو جوي بواسطة القوات المسلحة لدولة ما ضد دولة أخرى<sup>(8)</sup>.

#### رابعاً: التمرد.

التمرد هو أحد أشكال الحروب غير المتناظرة التي يتم خوضها داخل إقليم الدولة الواحدة، وغالباً ما يسعى التمرد إلى تحقيق هدف الإطاحة بالحكومة القائمة أو طرد محتل أجنبي، وعادة ما يسهم ضعف إمكانيات المتمردين عسكرياً مقارنةً بخصومهم إلى دفعهم في استخدام أساليب غير تقليدية في الصراع وتتمثل تلك الأساليب باللجوء إلى حرب العصابات والخطف والقتل والتدمير والدعاية لإقناع الاهالي في دعمهم بدلاً من دعم الحكومة، إذ يسعى المتمردون إلى محاولة إضعاف إرادة الدولة للحرب، ومحاولة استنزاف القوات الحكومية لجعلها ترد بشكل مبالغ فيه، وسن إجراءات قمعية، فالأمر الذي قد يدفع الرأي العام المحلي والدولي للتعاطف معهم وانضمام الشعب إليهم<sup>(9)</sup>.

#### المطلب الثاني: مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمفاهيم المقاربة لها.

يطلق على شركات الأمن الخاصة عدة تسميات، فمنها على سبيل المثال الشركات العسكرية الخاصة، والشركات الأمنية الخاصة، وشركات الحماية الخاصة، وشركة الخدمات الأمنية الخاصة وكذلك متعاقدو الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، وأحياناً تسميتهم بالمرتزقة، وعلى الرغم من تعدد تسميات تلك الشركات إلا أنها تشترك في القيام بمهام عسكرية خاصة لصالح الجيوش النظامية وأجهزة الأمن الوطنية.

#### الفرع الأول: مفهوم الشركات العسكرية والأمنية.

أصبحت خصخصة الحروب بالاعتماد على نشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من الاتفاقيات والصفقات التجارية المربحة للغاية، إذ تحقق إيرادات مالية عالية لا سيما بعد أن ارتبطت هذه الصفقات بمسوغات صنع الدوائر المخبرائية الغربية، وشركات السلاح العالمية الكبرى تحت مسمى صناعة الأمن وتقديم الخدمات الأمنية لمحاربة الإرهاب وتحقيق الاستقرار والسلام العالمي.

#### أولاً: الشركات العسكرية الخاصة.

هي الشركات التي تقدم مجموعة من الخدمات العسكرية للعملاء، إذ تشارك في العمليات والأنشطة العسكرية المختلفة، وبحسب ما يطلب منها من قبل الحكومات المتعاقدة منها بهدف التأثير عسكرياً في الميدان، وتحقيق مكاسب عسكرية في نزاع معين، ويمكن لهذه الشركات المشاركة في أنشطة مختلفة كإجراء مهمات تدريبية صغيرة، ونشر وحدات قتالية تضم نخبة من الجنود من ذوي التدريب العالي والمسلحين بأفضل الأسلحة بما في ذلك الدبابات وطائرات الهليكوبتر الهجومية، ويمكن لهذه الشركات العسكرية أن تقدم التكوينات المعرفية العسكرية، والخطط الميدانية والاستراتيجيات الخاصة حول كيفية الدفاع أو الهجوم في أنواع مختلفة من الصراعات والنزاعات المسلحة<sup>(10)</sup>، وتصنف الشركات العسكرية الخاصة اعتماداً على طبيعة النشاط الذي تقوم به على ثلاثة أصناف هي:

- 1- الشركات التي توفر أعمال الميدان العسكري، وتركز على العمل التكتيكي.
- 2- الشركات التي تقدم الاستشارات العسكرية والتدريب.
- 3- الشركات التي تعمل في خطوط الأمداد والأعمال اللوجستية.

#### ثانياً: الشركات الأمنية الخاصة.

(8) ياور عمر محمد، استراتيجية الحرب في القرن الحادي والعشرين: حرب الفضاء الإلكتروني (انموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، 2020، ص 26.

(9) بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص 149.

(10) الشركات الأمنية العسكرية الخاصة وإشكالية خصخصة الحروب الحديثة، مجلة درع الوطن، الإمارات العربية المتحدة،

هي الشركات التي تقدم خدمات أمنية دفاعية لحماية الافراد والممتلكات وعادة ما تتعاقد مع هذه الشركات كل من الدول والشركات العالمية والمنظمات غير الحكومية وكذلك الافراد من الشخصيات الكبرى ورجال الاعمال، فهذه الشركات الأمنية تقدم خدماتها في مجالات تشمل: التدريب الأمني للعاملين وتحليل المخاطر الأمنية، وتقديم الاستشارات في مجال إدارة الأزمات، وحماية المباني والمنشآت والممتلكات والشخصيات الرسمية والدبلوماسية بواسطة حرس مسلحين، وكذلك نقل المعارف بواسطة تطبيقات أمنية أو تطبيقات حفظ النظام، واتخاذ تدابير أمنية لأغراض الرقابة وتنفيذها، وتعمل هذه الشركات بالاعتماد على توظيف إعداد من العسكريين والأمنيين السابقين ممن لديهم معرفة وخبرة سابقة باستخدام الأسلحة والمعدات، ويطلق عليهم تسمية (المتعاقدين الأمنيين)، وهم يقدمون خدماتهم لجميع الدول والشركات والأفراد الذين يستطيعون دفع الأموال مقابل هذه الخدمات<sup>(11)</sup>.

تعدُّ هذه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة شركات محددة الغرض أو الهدف، إذ أنشئت أساساً لتحقيق الربح المادي، ولا يخضع أفرادها إلى نظام القيادة العسكرية أو الأمنية المعمول به في الدول المختلفة، فهي تشكل تحدياً كبيراً للقانون الدولي وللعلاقات الدولية بشكل عام، فالدبلوماسية الدولية تؤكد على القوانين التي تحظر استخدام القوة في إدارة الأزمات الدولية، إلا أنها تقليدياً لا تخاطب سوى الدول ولا يوجد حتى الآن قوانين أو هيكل تنظيمية دولية مناسبة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولم يتم الاعتراف بها كجهات فاعلة على المستوى الدولي<sup>(12)</sup>.

هناك أربعة دول تحتكر ما يقارب من 70% من سوق الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العالم، وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والصين، وجنوب أفريقيا)، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية موطناً لأكبر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العالم، فهي تعدُّ عميلاً رئيساً في ظل غياب كلي للقوانين والتشريعات التي تتناول بشكل ما طبيعة الخدمات التي تقدمها هذه الشركات، وغالباً لا يوجد إلا الحد الأدنى من الإشراف المركزي على نشاط الشركات الأمريكية التي تسوق خدماتها إلى الخارج، ولذا يرى بعضهم أنَّه من الضروري أن تغطي القوانين الأمريكية قطاع الشركات العسكرية والأمنية بأكمله، لا سيما الجوانب الثلاث المتعلقة بالدول المتعاقدة (أي التي تستأجر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة)، والدول الإقليمية (التي تعمل فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة)، ودول المنشأ (التي تتخذ منها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مقاراً لها).

فضلا على ذلك فقد أصبحت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ذات أهمية كبيرة لدرجة أن الأمم المتحدة نفسها وظفتها ضمن قواتها في الكثير من الأزمات، ففي الفترة ما بين 2012 و2017، أقرت الأمم المتحدة بصرف 166 مليون دولار أمريكي مقابل خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

وكثيراً ما تبرر الأمم المتحدة اعتمادها على هذه الشركات بدعوى وجود اختلالات وفجوات داخل قوات حفظ السلام التقليدية من الناحية الكمية والنوعية، ومع ذلك، ونظراً لعدم وجود قوانين واضحة تنظم العلاقة بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمنظمات الدولية، فإنَّ الاعتماد عليها له تداعيات خطيرة على الأمن الدولي، وخاصة من خلال تحدي شرعية منظمة الأمم المتحدة<sup>(13)</sup>.

### الفرع الثاني: مفهوم المرتزقة وتمايزهم عن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

ينشط المرتزقة في مناطق النزاعات المسلحة في مختلف انحاء العالم، وتشكل انشطتهم تهديداً للسلام والأمن الدوليين، بما تخلفه من خسائر بشرية واضرار جسيمة في الممتلكات، فضلاً على الآثار السلبية على سياسة البلدان المستهدفة واقتصادياتها لما يقوم به المرتزقة من أنشطة إجرامية عابرة للحدود.

(11) للمزيد انظر: صباح نوري العجيلي، استراتيجية خصخصة الحروب والقتال بالوكالة، على الموقع الالكتروني: تاريخ

الزيارة 2025/8/20. <https://arabianiraq.com>

(12) للمزيد ينظر إلى: غسان صبري كاطع، الشركات العسكرية الخاصة كتحدٍ معاصر للقانون الدولي الانساني، مجلة العلوم الاسلامية، الجامعة العراقية، المجلد 3، العدد 37، 2024 ص 336-337.

(13) الشركات الأمنية العسكرية الخاصة وإشكالية خصخصة الحروب الحديثة، مجلة درع الوطن، الامارات العربية المتحدة،

مقال متاح على الموقع الالكتروني: <https://www.nationshield.ae> 2025/8/20.

## أولاً: المرتزقة.

تعد ظاهرة الارتزاق قديمة وحديثة، حيث يعود تاريخ استخدام المرتزقة إلى عصور ما قبل الميلاد إذ تم تجنيدهم في العديد من النزاعات والحروب مثل حروب الفراعنة والرومان والفرس وغيرهم، وأما في العصر الحديث، فقد أصبحت القدرات المالية والإمكانات العسكرية والمعدات المتطورة التي يمتلكها المرتزقة تمكنهم من فرض سيطرتهم على مناطق الصراعات والحروب، ونتيجة لتطور قدراتهم وإساليبهم القتالية فقد تم توظيفهم من قبل حكومات الدول في عدة مجالات عسكرية وأمنية، منها الدعم اللوجستي وإدارة السجون وحماية المباني والبنى التحتية والمصالح الاقتصادية، فضلاً عن حماية الدبلوماسيين والشخصيات الهامة وتقديم الاستشارات العسكرية والأمنية وتدريب القوات وما شابه ذلك<sup>(14)</sup>.

يُعرف المرتزق بأنه: "كل مقاتل يقدم خدماته إلى حكومة دولة أجنبية مقابل مبالغ مالية"، ويُعرف أيضاً على أنه: "كل من يُجنّد محلياً أو دولياً ليشترك في صراع مسلح أو في الأعمال العدائية مدفوعاً برغبة الربح المادي والحصول على أجر يفوق نظيره المجدد في الجيوش النظامية"، والتعريف الأكثر شمولاً هو تعريف الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، حيث عرفت في مادتها الأولى المرتزق بأنه: (أي: شخص في أي وضع آخر ينجذ خصيصاً محلياً أو خارجياً بهدف المشاركة في عمل عنف مديبر يهدف إلى انقلاب على الحكومة أو بطريقة أخرى تقوض النظام الدستوري في الدولة أو تقويض السلامة الإقليمية للدولة، ويحفزه للاشتراك في ذلك الشيء فعلياً رغبتاً في تحقيق مغنم شخصي، ويبدل له فوراً ما يوعد به في مهمة رسمية من قبل الدولة، وليست عضواً في القوات المسلحة في الدولة التي يوجه العمل إليها...)، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ (1989/12/24) وتم التصديق عليها في تموز/يوليو عام 1999 من قبل (17) دولة فقط، فلذا لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن<sup>(15)</sup>.

هناك عدد من الشروط الواجب توفرها في المقاتل ليصبح مرتزقاً، والتي يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- 1- **شرط التجنيد:** يعد التجنيد من أهم شروط الارتزاق بمعنى يجند المقاتل خصيصاً محلياً، أو في الخارج ليقاوم في نزاع مسلح، وعلى خلاف أولئك الذين يتم اختيارهم كمتطوعين في الجيش، أو في قوات أجنبية باستمرار للقتال في أي نزاع<sup>(16)</sup>.
- 2- **شرط الرغبة:** وهي من العوامل المهمة في تحديد هوية المرتزق، وهنا تكمن الرغبة في تحقيق كسب مادي على خلاف المتطوعين الذين يقاتلون في سبيل عقيدة أو مبدأ، أي: إنَّ المرتزق يعمل لحسابه من أجل تحقيق مغنم مالي، بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ شرط الرغبة قد يكون شرطاً نفسياً لا يمكن معرفته، أو الكشف عنه بسهولة لدى المقاتلين المرتزقة<sup>(17)</sup>.
- 3- **العنصر الأجنبي:** وهو شرط مهماً في الارتزاق، إذ يشترط في المقاتل المرتزق أن لا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً في إقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.
- 4- **شرط الحافز:** المرتزق يحفزه أساساً للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبدل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز ما يوعد به اقرانه من المقاتلين ذوي الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة.

على الرغم أنَّ من القانون الدولي يمنع عمل المرتزقة، فإنَّ الوضع السياسي المتغير لتجنيدهم جعل القوانين الدولية بشأنهم تمتاز بالضبائية<sup>(18)</sup>، فظاهرة الارتزاق هي من الظواهر التي تثير الجدل المستمر في الوقت الذي يتم فيه توظيف هذه المجموعات في النزاعات والحروب، فتتزايد الدعوات لمواجهة ومحاربة هذه الظاهرة بسبب التوحش الذي يمتاز به

(14) سامي أحمد عليوي، توظيف المرتزقة في الاستراتيجية الروسية في الحرب الأوكرانية (دراسة حالة مجموعة فاغندر الروسية)، جلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 54، 2025، ص 356.

(15) حلا أحمد محمد الدوري، المرتزقة في القانون الدولي الانساني، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، كلية الحقوق، المجلد 16، العدد 3، 2020، ص: 577.

(16) رائد الحامد، المرتزقة في العراق، ميليشيات و فرق موت، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص: 58.

(17) قاسم خضير عباس، مصدر سبق ذكره، ص: 39.

(18) أحمد بن يحيى الونشريسي، خصخصة الحروب: الحرب الأمريكية على العراق 2003، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص 177.

المرتزقة عند مشاركتهم في الحروب والمعارك وما ينتج عن ذلك من دمار وانتهاكات لحقوق الإنسان من دون أي مراعاة للقيم الإنسانية والأخلاقية والقانونية، وعلى الرغم من الدعوات والانتقادات السياسية والقانونية الموجهة ضد المرتزقة إلا أنَّ العديد من الدول لا تزال تستخدمهم في الحروب لتحقيق أهدافها المادية والعسكرية والأمنية<sup>(19)</sup>.

### ثانياً: التمييز بين المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

تزايد اعتماد الدول على الخدمات التي يقدمها المرتزقة ومتعاقدو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وغيرهم من الفواعل الدولية التي دخلت كجهة فاعلة في العمليات العسكرية والأمنية، والتي أصبحت على احتكاك مباشر مع المقاتلين المحميين قانوناً وغير المحميين، فأثار إشكاليات واسعة لمعرفة من يستحق وصف المقاتل ويتمتع بامتيازات معينة عند قتله أو جرحه أو أسره، وبين من لا ينطبق عليه وصف المقاتل المحمي بموجب القوانين، وعليه فإنَّ مسألة التمييز بين الفئتين هي مسألة مهمة عند دراسة وضع مقاتلي النزاعات المسلحة.

في هذا السياق؛ ومن الناحية القانونية، فيرى الكثير من الباحثين أنَّ أنشطة المرتزقة تخالف مبادئ وقواعد رئيسة في القانون الدولي أبرزها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ توظيف المرتزقة أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وخرق السيادة الوطنية للدول، وفاقم من تدهور الأوضاع الإنسانية في المناطق المتضررة، وإنَّ استخدامهم في الحروب والصراعات شكل تحدياً للقوانين الدولية، وأثار تساؤلات حول الالتزام بها، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى استبدال الجيوش النظامية بالمرتزقة لاعتبارات مادية وعسكرية ومن ثم يفاقم من حدة الصراعات ويهدد السلم والأمن الدولي<sup>(20)</sup>، لا سيما أنَّ المرتزقة هم مقاتلين أعدوا للذهاب إلى حرب من دون أن يهتموا بكون تلك الحرب عادلة أم لا، وهدفهم في ذلك هو تحقيق مردود مالي شخصي<sup>(21)</sup>.

أما بالنسبة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فيرى باحثين بأنَّها ظاهرة جماعية منظمة على عكس المرتزقة التي تعدُّ ظاهرة فردية بالأساس، بمعنى أنَّ هذه الشركات وفق المنظور القانوني هي كيانات رسمية منظمة تعمل وفقاً للقوانين الداخلية في دولة المقر فهي كيانات تجارية، فذات هيكل معتبرة يخضع عملها لقوانين وقواعد الدول الموجودة بها، ومن ثم فهي تعمل وفق قوانين العمل الدولية المتعارف عليها، وتخشى من تعرضها للعقوبات القانونية من قبل حكوماتها الوطنية في حال قيامها بمهام غير شرعية أو غير أخلاقية على عكس المرتزقة الذين يعملون مع منظمات، أو اشخاص مدانين دولياً، وغير مسجلين تحت أي مظلة قانونية<sup>(22)</sup>.

أما من الناحية السياسية؛ فإنَّ الأنشطة التي يقوم بها المرتزقة هي أنشطة مدانة ومحرمة دولياً ولا تحظى بأيّ غطاء سياسي دولي لما ينتج عن أنشطتها من دمار وخراب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على عكس الأنشطة التي تقوم بها الشركات العسكرية والأمنية التي تحظى بمباركة الدول وتأييد النافذين فيها، بل يتعداه أحياناً إلى تنفيذ أهداف وأدوار محددة تعجز الدول عن أدائها، فهي تحظى بمقبولية سياسية وقانونية ما دام أنَّها خاضعة للضوابط القانونية في دولها<sup>(23)</sup>.

### المبحث الثاني: تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أمن الدول وسيادتها:

لا شك أنَّ المتغيرات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة قد أثرت بشكل مباشر في مفهوم الأمن القومي للدول، وشملت في ذلك مجالات متعددة، ومنها المجال العسكري الذي شهد تغييراً على مستوى استراتيجيات الدول في التعامل مع القضايا الأمنية وعلى المستويين الإقليمي والدولي، إذ أخذ العديد من الدول في الاعتماد على أساليب الحروب الهجينة، ومن بينها الاعتماد نسبياً في حروبها على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة باعتبارها خياراً أقل تكلفة سياسية وأمنية مع إمكانية عدم تحمل الدول مسؤولية وتبعات التجاوزات غير القانونية التي تنورط فيها هذه الشركات.

(19) سامي أحمد عليوي، مصدر سبق ذكره، ص 356.

(20) سامي أحمد عليوي، مصدر سبق ذكره، ص 356-357.

(21) حيدر كاظم عبد علي وآخرون، النظام القانوني للمرتزقة اثناء النزاعات المسلحة الدولية، دراسة في ضوء أحكام القانون

الدولي الإنساني، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، النجف، العدد 36، 2015، ص 247.

(22) قاسم خضير عباس، مصدر سبق ذكره، 2024، ص 50-52.

(23) الشركات الأمنية العسكرية الخاصة وإشكالية خصخصة الحروب الحديثة، مصدر سبق ذكره.

### المطلب الأول: الدولة ووظيفة الدفاع عن سيادتها في القرن الحادي والعشرين.

أدت التطورات التي حصلت في البيئة الدولية من تقارب المسافات وتشابك المصالح وزيادة الاعتمادية الشديدة بين الدول إلى تراجع نظرية السيادة المطلقة، وحلت محلها نظرية جديدة أكثر واقعية وهي السيادة المرنة، والتي تعني تحول وظيفة الدولة إلى وظيفة حارسة، والتخلي عن فكرة الدولة المتدخلية نتيجة التآكل المستمر في قوة الدولة التي حلت محلها نشاطات أنواع من المنظمات التعددية الدولية التي صممت خصيصاً للاستيلاء على وظائف الحكم وبعض الشؤون الإدارية من الدول<sup>(24)</sup> وبذلك تحولت وظيفة الدولة الدفاعية من وظيفة احتكارية إلى تشاركية سمحت للفواعل الدولية العابرة للحدود من تأدية دور في تقديم الخدمات الدفاعية، ومن أهم تلك الفواعل هي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مما يقلل ويقلص من فاعلية الجيوش الوطنية<sup>(25)</sup>.

### الفرع الأول: الجيوش الخاصة والحروب التعاقدية.

إنّ تسارع التوجهات العالمية نحو التخصص في شتى المجالات ومنها الدفاعية والأمنية تحت مبررات زيادة الفاعلية وتحقيق مخرجات جيدة النوعية وتوفير خدمات متميزة، فدفع الدول للبحث عن وسائل وأدوات منخفضة التكلفة بهدف تحقيق الخطط الاستراتيجية بخدمات أمنية عالية الجودة، لاسيما أنّ إحدى السمات الرئيسية للحروب والنزاعات الدولية في القرن الحادي والعشرين هي سوق القوة، والتي تعني احتمالية اندلاع الحروب التعاقدية<sup>(26)</sup>، التي تعتمد على المرتزقة والمتعاقدين الأمنيين لإدارة تلك الحروب والأنشطة العسكرية المختلفة، فقد أصبح المقاتلين المحترفون سلعة دولية مطلوبة وتدفع لهم أموالاً طائلة مقابل تحقيق الأهداف العسكرية والأمنية المحددة التي لا تفضل العديد من الدول أنّ تؤديها باستخدام جيشها النظامي فعلياً، وذلك تجنباً للمسائلة القانونية وخشية على حياة جنودها، أو رغبتها منها في تحقيق الأهداف بأقل الخسائر الممكنة<sup>(27)</sup>.

الحرب التعاقدية هي عقد عمل عسكري بين الجهة المانحة للعقد الموكل(الدول) وبين المؤسسة العسكرية الخاصة الوكيل، ومن ثم بإمكان المرتزقة ومقاتلو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التعاقد استغلال الفجوات المعرفية والتعاقدية بغية تحقيق الربح والمكاسب الخاصة، لأنّه من الصعب على الجهات المانحة للعقد مراقبة، وفهم ما يقوم به المرتزقة ومقاتلو تلك الشركات المأجورة خلال العمليات العسكرية، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الحروب التعاقدية تعدّ من الحروب الهجينة التي تطلق العنان للدول باستخدام أدوات وأساليب مختلفة لتحقيق أهدافها العسكرية فيمكن للدولة التعاقد مع مقاتلي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للمشاركة في أي حرب أو نزاع مسلح وكيلاً عنها لكون مقاتلي تلك الشركات الخاصة لديهم مهارات عالية في القتال ومدعومين بتقنيات حديثة ويعملون بأسلوب حرب العصابات ذات المجموعات الصغيرة، وهو ما قد يصعب القيام به من قبل الجيوش النظامية<sup>(28)</sup>.

(24) فرنسيس فوكاياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الامام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص170.

(25) للمزيد انظر إلى: هشام حكمت عبد الستار وآخرون، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2019، ص65-66.

(26) الحروب التعاقدية: هي مصطلح يطلق على علاقة تعاقدية بين طرفين أو بين جهة رسمية وأخرى من فواعل من غير الدول، للزج بهم ضمن صفوف القوات العسكرية المقاتلة للقيام بعمليات الهجوم والتماس المباشر مع العدو، ويعد سوق القوة هو إحدى السمات البارزة في حروب القرن الحادي والعشرين مما يعني احتمالية اندلاع الحروب التعاقدية واردة، ويعد المرتزقة ومقاتلي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من الجهات الفاعلة التي تشن الحروب التعاقدية في الصراعات والنزاعات الحديثة. المصدر: شون ماكيفت، المرتزقة الجدد.. الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي، ترجمة: ابراهيم النبيلي محروس، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص140.

(27) محمود جميل الجندي، مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الانسان: بلاك ووتر أنموذجاً، مجلة المستقبل العربي، العدد422، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص25-26.

(28) قاسم خضير، مصدر سبق ذكره، ص148.

يشكل تصاعد أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في البيئة الأمنية الدولية مؤشراً على فقدان الحروب التقليدية أهميتها وتراجع قدرة الدولة على احتكارها للقوة العسكرية، فالدول في العصر الحديث مضطرة لاعتماد أساليب وأدوات في الحروب من شأنها التقليل من الخسائر في صفوف جيوشها الوطنية، فالتعاقد مع تلك الشركات العسكرية الخاصة أصبح ميزة إيجابية للدولة، وذلك بتوفير عامل الوقت وعامل التكاليف فضلاً على الاحتراف والمهارة القتالية العالية، وفي الوقت نفسه ينعكس إيجاباً دور على الشركات العسكرية الخاصة في البيئة الأمنية العالمية من ناحية اعتماد الدول عليها في تنفيذ أهداف السياسة الدولية ومن ناحية تحقيق الربح المالي، إذ أخذت نشاطات تلك الشركات مساحات أوسع في خدمة الدول والمنظمات الدولية<sup>(29)</sup>.

يقوم منطق الحروب التعاقدية على أن اللجوء الى تلك الحروب من خلال التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جاء نتيجة للإخفاق البيروقراطي والسياسي في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة، ويمكن لمقاتلي تلك الشركات الخاصة التعامل مع تلك التهديدات بمرونة أكبر من مقاتلي القوات الحكومية، ويأتي ذلك نتيجة للعديد من العوامل أبرزها<sup>(30)</sup>:

**أولاً: انتشار السلاح:** تعد مظاهر انتشار السلاح في البيئة الدولية من العوامل التي ساعدت على وجود وتصاعد أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فهم يباشرون في الأعمال القتالية، ويعملون بشكل مستقل عن القوات المسلحة التابعة لبلدانهم ولا يشكلون جزءاً من قطعاتها.

**ثانياً: ضعف الحكومات وجيوشها الوطنية:** تعاني العديد من حكومات دول العالم من القيام بواجباتها الأمنية، وهذا الضعف ينعكس على جيوشها بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الجيوش الوطنية تعاني القدرة على المناورة، واستخدام أساليب القتال المتطورة مما أدى بالنتيجة إلى الاستعانة بالخبرات الاستشارية والقتالية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

#### الفرع الثاني: تحديات وجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

تقرض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحدياً كبيراً للقانون الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام، وأمن الدول وسيادتها بشكل خاص وعلى الرغم من أن العديد من الدوائر الرسمية في الدول الغربية تؤيد دقة وفعاليت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إلا أن هناك الكثير من الأسئلة التي تطرح حول مدى التزام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بقوانين الدولة التي تزاوّل فيها أعمالها ونشاطها، ومن ثم تصبح شرعية تصرفاتها موضع استفسار عندما تنشط في مناطق خارج حدود أوطانها الأم، إذ إنّ بعض هذه الشركات تورطت في الكثير من الملفات المرتبطة بانتهاك القوانين الدولية لحقوق الإنسان لكون هدفها الأساسي هو تلبية احتياجات عملائها لغرض الحصول على مزيداً من الأموال والامتيازات من دون مراعاة للاعتبارات الأخرى<sup>(31)</sup>، ويمكن إجمال أهم التحديات الناجمة عن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية بالنسبة للدول العاملة فيها في النقاط الآتية<sup>(32)</sup>:

#### أولاً: ضعف الرقابة على أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

غالباً ما تكون آليات الرصد ضعيفة أو لا تطبق بطريقة منهجية، أو حتى قد تكون غير متوافرة ويرجع السبب في ذلك إلى أن التشريعات المنظمة لعمل الشركات الخاصة تفتقر إلى الآليات والاشتراطات الواضحة التي تلزم الشركات وموظفيها باحترام القانون الدولي الإنساني، وقواعد الاشتباك في الحروب والنزاعات، ويضاف إلى ذلك غياب تعريف مقبول عالمياً للشركات العسكرية والأمنية الخاصة يعقد من اعتماد تشريعات مقبولة عالمياً بخصوص أنشطة تلك الشركات.

#### ثانياً: غياب المعايير الواضحة في منح التراخيص.

(29) محمد بركات صعايدة، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، العدد 1، فلسطين، 2022، ص 6.

(30) قاسم خضير، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(31) الشركات الأمنية العسكرية الخاصة وإشكالية خصخصة الحروب الحديثة، مصدر سبق ذكره.

(32) تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة: أداة توجيهية، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ص 5-7 كتاب متاح على

الموقع الإلكتروني <https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents>

يمكن أن تؤدي المعايير غير الواضحة أو المتدنية في منح التراخيص من قبل بعض الدول للشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى انتهاكات حقوق الإنسان، فينبغي أن تكون التصاريح الممنوحة لتلك الشركات محكومة بالتأكد من تلبية متطلبات صارمة، لأن عملها يتعلق بمهام حساسة قد تؤثر في حقوق الإنسان.

### ثالثاً: الافتقار إلى المعرفة بالثقافات المحلية:

قد يفتقر عناصر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى المعرفة الكاملة بثقافات المجتمعات وتقاليدهم وقيمهم التي يعملون فيها، فالأمر الذي قد يؤدي إلى سلوك غير لائق لا يراعي الحساسيات والتنوع الاجتماعي مما قد يزيد من احتمال نشوب صراع وانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل موظفي تلك الشركات.

### رابعاً: غياب المساءلة والتعويض الفعال للضحايا.

أحياناً في ظروف الحروب والنزاعات المعقدة، أو في حالات الحكم الضعيف لا تخضع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للمساءلة عن حالات انتهاكات القوانين والمعايير الوطنية، وقد لا توجد عقوبات عن تلك الانتهاكات أو قد لا تطبق، إذ إن تلك الشركات تنهرب من المسؤولية الناجمة عن سوء السلوك عن أنشطتها في الخارج مستغلة بعض الثغرات، ومنها عدم تحديد دولة المنشأ آلية تطبيق تشريعاتها خارج الحدود الإقليمية، فضلاً على أن نقص التعاون بين الدول ساهم في أحيان كثيرة في غياب المساءلة الواضحة للشركات العسكرية والأمنية التي تعمل في الخارج، وأن تلك الثغرات في المسؤولية الجنائية على الشركات ومقاتليها أدى إلى منع الضحايا في مناطق النزاع من التماس العدالة والحصول عليها.

وعليه ينبغي على الدول الراغبة في الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة أن تبذل الجهود اللازمة للتأكد من أخلاقيات الشركة المتعاقدة معها وحسن سلوكهم، وتدقيق الوثائق المتعلقة بالتراخيص القانونية اللازمة للشركة التي ستسمح لها بالعمل لدى الغير، فضلاً على إثبات وجود تأمين مناسب للمسؤولية عن أنشطتها، والحصول على معلومات بخصوص مؤهلات الموظفين العاملين في تلك الشركة ومعايير اختيارهم، والحصول على مدونات السلوك المطبقة، وذلك لضمان عدم تورط الشركة وموظفيها في جرائم خطيرة، وعلاوة على ذلك فمن واجب الدولة تحديد التزامات عمل الشركة ومساراتها بشكل دقيق وواضح، وأن تلزم موظفيها ومنتسبيها كافة بالانصياع لقواعد القانون الدولي الإنساني، وذلك عبر تحديد آليات مراقبة وضمان تحقيق الإشراف على عمل الشركات العسكرية والأمنية في الميدان<sup>(33)</sup>.

### المطلب الثاني: دوافع توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

بعد انتهاء الحرب الباردة أثر سقوط الاتحاد السوفيتي السابق شهدت البيئة الأمنية الدولية تغييرات واضحة فيما يتعلق باستراتيجيات التدخل العسكري وأساليبها في الصراعات الدولية، ومن تلك الاستراتيجيات خوض الحرب بالوكالة، وكذلك الاستعانة بعناصر المرتزقة وتوظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لأداء مهام عسكرية محددة من شأنها تحقيق الأهداف الوطنية للدولة، وتتنوع دوافع العديد من الدول في الاستعانة بعناصر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ما بين دوافع سياسية واقتصادية وأخرى عسكرية أمنية.

### الفرع الأول: الدوافع السياسية.

تتمثل الدوافع السياسية في توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقيام بمهام عسكرية في مناطق الحروب والنزاعات العسكرية بما يلي:

- 1- تخفيف أعباء الحرب: عادة ما تسعى الدول للتخفيف عن كاهل الجيوش الوطنية في زمن الحروب وأوقات الطوارئ عبر تكليف الشركات الخاصة بتنفيذ مهام قتالية ثانوية أو القيام بمهام لوجستية كحماية المنشآت الحيوية وحماية الأرتال العسكرية، وطرق التنقل فضلاً على مكافحة الإرهاب ومواجهة الاضطرابات وأعمال الشغب<sup>(34)</sup>.
- 2- التنصل من المسؤولية القانونية والجنائية: من الأسباب الرئيسة للاستعانة بالشركات الخاصة هو أنها لا تحتكم لضوابط القانون الدولي، ويمكن التبرؤ منها، والتنصل من مسؤوليتها القانونية والجنائية في حال تورطت في جرائم حرب أو جرائم

(33) غسان صبري كاطع، مصدر سبق ذكره، ص355.

(34) صباح نوري العجيلي، استراتيجية خصخصة الحروب والقتال بالوكالة، متاح على الرابط الإلكتروني: تاريخ الزيارة

ضد الإنسانية من دون أن يُلقى اللوم على الجيوش الوطنية وبالتالي يمكن عدم توريث تلك الجيوش في النزاعات المسلحة أو محاولة انقاذها من المساءلة الدولية.

**3-فاعلية إدارة الصراع الدولي:** تؤدي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة دوراً واضحاً في عسكرة السياسة الخارجية للعديد من الدول ولا سيما الدول الكبرى بهدف إدارة الصراع والسيطرة وتعظيم النفوذ في مناطق التوتر الحيوية واطراف الخضم أو القضاء عليه نهائياً.

**4-محاولة اضعاف سيادة الدول واستقلالها:** عادة ما تفرض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أجنحتها وشروطها على الحكومات العاملة فيها ولاسيما الحكومات الضعيفة، وتفرض خطأً عسكرية تتوافق مع أهدافها الخاصة، وهو ما يتنافى وسيادة الدول باعتبارها الهيئة التي تحتكر استخدام العنف.

**5-خفض التكاليف المادية:** توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كأدوات لتنفيذ مهام قتالية ولوجستية لصالح القوى والاطراف الدولية الكبرى في مناطق الصراع يعدُّ أقل كلفة مادية بالمقارنة مع تحرك الجيوش الوطنية المتدخلة بشكل مباشر<sup>(35)</sup>.

**6-امتلاك الأدوات المتقدمة:** أدت الثورة التكنولوجية المتطورة في الصناعات العسكرية إلى امتلاك الشركات الخاصة قدرات عسكرية وأمنية فائقة في المعدات والخبرات ربما لا تمتلكها جيوش وطنية في دول الأزمات والنزاعات المسلحة.

**7-تنوع وسائل إدارة الصراعات والنزاعات المسلحة:** في السنوات الأخيرة لم تعد الدول تعتمد في إدارة النزاعات المسلحة على مشاركة قواتها الوطنية فحسب، بل امتدت لتشمل توظيف عناصر المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية أو الميليشيات المسلحة الموالية لها وزجهم في تلك الصراعات بهدف خفض تكلفة التورط سياسياً واقتصادياً وعسكرياً فضلاً عن التنصل من المسؤوليات الدولية<sup>(36)</sup>.

#### الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية.

من المعروف أنَّ الخدمات الأمنية تعدُّ من صميم الوظائف التقليدية للدولة، إلا أنَّ ازدياد اضطرابات البيئة الأمنية واتساع أثارها المحلية والإقليمية القى أعباءً إضافية على كاهل الأجهزة الأمنية الأمر الذي دفع العديد من الدول باتجاه خصخصة بعض الخدمات الأمنية بهدف توزيع العمل الأمني والذي بدوره يقلص من النفقات المالية للدولة لصالح قطاعات أخرى لاسيما القطاعات الخدمية، وفي الوقت نفسه يمنح فرصة للقطاع الخاص بهدف المشاركة في تحقيق الأمن<sup>(37)</sup>.

وعلاوة على ذلك فإنَّ الاستعانة بعناصر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة له أبعاداً اقتصادية أخرى تتمثل في تحريك رؤوس الأموال المجمدة في البنوك، وتعزيز جهود القطاع الخاص في مساندة الأجهزة الأمنية بتقديم خدمات متميزة وذات كفاءة عالية، وخلق فرص عمل جديدة للجيوش من خلال التدريب والتوظيف بالإضافة إلى أنَّ عملية توظيف الشركات العسكرية والأمنية في تقديم الخدمات الأمنية ادت إلى تعاظم المكاسب الناجمة عن الاستثمار في الحروب والنزاعات المسلحة في مختلف دول العالم سواء النامية منها أم المتقدمة، حيث ازدهرت تجارة الخدمات الأمنية، وازداد الطلب الحكومي على التعاقد مع المرتزقة، وعناصر الشركات الأمنية الخاصة لمواجهة حالات التمرد والمشاركة في النزاعات المسلحة، والأمر الذي انعكس على زيادة الاستثمارات في القطاع الأمني مقابل الحصول على الأموال للاستمرار في مواجهة العسكرية<sup>(38)</sup>.

وترتبط بشكل وثيق اقتصاديات الدول الكبرى بالحاجة إلى الحرب، إذ يؤدي البعد الاقتصادي دوراً واضحاً في التأثير في مجمل العمليات العسكرية، فالتخالف بين رأس المال والصناعات العسكرية يعد واحداً من نماذج استخدام القوة،

(35) للمزيد ينظر: أحمد علييه، الشركات العسكرية الخاصة والجيوش النظامية... ادوار متبادلة، مجلة السياسة الدولية، العدد232، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص21.

(36) قاسم خضير، مصدر سبق ذكره، ص164.

(37) مجدي كامل، بلاك ووتر جيوش الظلام: المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب، دار الكتاب العربي، دمشق، 2000، ص105.

(38) الشركات الأمنية العسكرية الخاصة وإشكالية خصخصة الحروب الحديثة، مصدر سبق ذكره.

فقد أصبح هناك سوقاً للأمن تتسابق فيه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للحصول على أكبر قدر من الفائدة عن طريق التعاقد مباشرة والمشاركة في حسم النزاعات المسلحة لصالح الحكومات المتعاقدة معها<sup>(39)</sup>.

### الفرع الثالث: الدوافع العسكرية والأمنية.

تكمن الأبعاد العسكرية ورائه توظيف العديد من الدول عناصر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للمشاركة في الحروب والنزاعات المسلحة في جملة من الأمور يمكن إجمالها بما يلي:

**1- الرغبة بتنفيذ عمليات عسكرية غير مشروعة:** إذ تخشى الدول من قيام جيشها الوطني بتنفيذ عمليات عسكرية تنطوي في حقيقتها على مخالفة للقانون الدولي الإنساني لذلك تلجأ إلى توظيف الشركات الخاصة للقيام بها، والتنصل من المسؤولية القانونية والجنايية.

**2- تجنب إثارة الرأي العام:** بشكل عام لا يعد القتلى من عناصر المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة من ضحايا القوات المسلحة النظامية للدولة المشاركة في الحروب والنزاعات، فالأمر الذي يمكن الدولة من تجنب إثارة الرأي العام، وكذلك إسكات الأصوات المعارضة عن طريق تحقيق انتصارات على العدو من دون خسائر فادحة في صفوف جيشها الوطني.

**3- تجنب الخسائر البشرية:** غالباً ما تستعين بعض الدول والقوى الدولية الكبرى بعناصر بشرية أجنبية من المرتزقة والشركات الخاصة للقيام بعمليات عسكرية خطيرة في نزاعاتها المسلحة لتجنب الخسائر البشرية من أبناء قواتها المسلحة الوطنية.

**4- سرعة الاستجابة للالتزامات وعمليات الطوارئ المحدودة:** يمكن أن تقدم الشركات الخاصة للدولة الداخلة في صراع خدمات صغيرة الحجم ومحدودة المدة، لكنها ذو فاعلية عالية، ومن دون تفاقم شدة الصراع مع ضمان سلامة موقف الدولة القانوني والإنساني.

**5- تقدير المخاطر وتقييم التهديدات:** يمكن أن تقدم الشركات الخاصة للدول المتعاقدة معها مجموعة من الاستشارات في المجالات العسكرية والأمنية، والتي من شأنها تقييم المخاطر وتأمين المواقع وتوفير الحماية الالكترونية وتطوير أنظمة الحماية العسكرية والرقابية.

**6- الإدارة الفاعلة للقوات المسلحة وتحقيق التعاون المرن:** استعانت بعض الدول بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة وما تمتلكه من تقنيات وقدرات قتالية فاعلة يحقق التعاون مع القطاع الخاص وقد يؤدي بالفعل إلى تطوير مناهج جديدة للتخطيط وإدارة عمليات الاستجابة للالتزامات وذلك من خلال التعليم والتدريب وتقاسم الخبرات وبالتالي تطور العقيدة العسكرية<sup>(40)</sup>.

### الختام:

أصبحت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عالمنا اليوم جزء لا يتجزأ من الحروب الحديثة، وهي عبارة عن كيانات تجارية يتم إنشاؤها في شكل شركات تسعى إلى تحقيق الربح مقابل تقديم خدمات عسكرية وأمنية للدول التي تطلب تلك الخدمات لاسيما في مناطق الصراعات والنزاعات المسلحة، وهو ما جعلها واحداً من الكيانات الفاعلة في مسار العلاقات الدولية، إلا أن هذه الشركات أخذت تشكل تحدياً كبيراً للقانون الدولي الإنساني، فالعديد من الدول تستفيد من خدماتها وتقوم بتوظيفها بشكل متزايد للعمل في المناطق التي تحدث فيها صراعات مسلحة، وأصبح أعضاؤها أكثر جاذبية، لأنهم يعملون خارج القوات الرسمية النظامية للدول، ومن ثم ليس من السهل أن يتم تحميلهم المسؤولية عن الانتهاكات التي يرتكبونها وهو ما يؤدي إلى تنصل الدول عن مسؤولية تلك الانتهاكات، فالأمر الذي أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الدولية حول نشاطات تلك الشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان وتأثيرها في أمن الدول وسيادتها.

### الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات يمكن إجمالها على النحو الآتي:

(39) للمزيد ينظر: د. رضوى سيد احمد محمود عمار، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام: دراسة

قانونية سياسية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص131.

(40) قاسم خضير، مصدر سبق ذكره، ص164.

- 1- أدت المتغيرات الأمنية التي ظهرت في البيئة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى ظهور نزاعات جديدة تختلف جذرياً عن النزاعات التقليدية القائمة على المواجهة بين الجيوش النظامية، وأصبحت الدول تعتمد على الحروب الهجينة في تحقيق أهدافها وغاياتها.
- 2- تنامي دور الجيوش الخاصة في البيئة الأمنية العالمية نتيجة التفكير الاستراتيجي العسكري الجديد الذي يعتمد على خصخصة المهام العسكرية والأمنية المنوطة بالجيوش النظامية.
- 3- تعد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كيانات تجارية مختصة في تقديم الخدمات العسكرية والأمنية في مناطق الصراعات والنزاعات المسلحة لحساب الدول التي تطلب خدماتها مقابل أموال معينة.
- 4- أصبحت العديد من الدول تعتمد على توظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في تحقيق غاياتها، وذلك لاعتبارات سياسية تتعلق بالتنصل من المسؤوليات السياسية والقانونية، واعتبارات أخرى عسكرية تتعلق بتوفير الدعم اللوجستي والخبرة القتالية والإدارية فضلاً على اعتبارات اقتصادية تتعلق بتوزيع المهام الأمنية، وتقليص النفقات المالية لجيشها الوطني.
- 5- الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة أدى إلى انتهاك أمن الدول وسيادتها أطراف النزاع نتيجة عدم احتكام تلك الشركات لضوابط القانون الدولي الإنساني.
- 6- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة غالباً ما تفرض رؤيتها وشروطها على الدول التي تتعاقد معها مستغلة قوة إمكانياتها وخبراتها القتالية التي تحتاجها تلك الدول في مناطق النزاع، ومن فهي تفرض خطأً عسكرية تتوافق مع أهدافها الخاصة، وهو ما يتنافى وسيادة الدول باعتبارها الهيئة التي تحتكر استخدام العنف.

### قائمة المصادر

#### أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

- 1- محمد فتحي امين، موسوعة انواع الحروب، الطبعة الثانية، دار الاوائل للنشر، دمشق، 2006.
- 2- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، المكتبة القانونية، بغداد، 2006.
- 3- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1998.
- 4- اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الطبعة الاولى، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1987.
- 5- بول روبنسون، قاموس الامن الدولي، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009.
- 6- راند الحامد، المرتزقة في العراق.. ميليشيات وفرق موت، الاحتلال الامريكي للعراق المشهد الاخير، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- 7- فرنسيس فوكاياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الامام، الطبعة الاولى، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.
- 8- هشام حكمت عبد الستار واخرون، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2019.
- 9- شون ماكيفت، المرتزقة الجدد.. الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي، ترجمة: ابراهيم البيلي محروس، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2016.
- 10- مجدي كامل، بلاك ووتر جيوش الضلام: المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب، دار الكتاب العربي، دمشق، 2000.
- 11- رضوى سيد احمد محمود عمار، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام: دراسة قانونية سياسية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.

#### ثانياً: المجلات والدوريات:

- 1- غسان صبري كاطع، الشركات العسكرية الخاصة كتحدٍ معاصر للقانون الدولي الإنساني، مجلة العلوم الاسلامية، الجامعة العراقية، المجلد3، العدد37، 2024.
- 2- سامي احمد عليوي، توظيف المرتزقة في الاستراتيجية الروسية في الحرب الاوكرانية (دراسة حالة مجموعة فاغنر الروسية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد14، العدد54، 2025.
- 3- حلا احمد محمد الدوري، المرتزقة في القانون الدولي الإنساني، مجلة اباحث كلية التربية الاساسية، جامعة الموصل، كلية الحقوق، المجلد16، العدد3، 2020.

- 4- احمد بن يحيى الونشريسي، خصخصة الحروب: الحرب الامريكية على العراق 2003، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2020.
  - 5- حيدر كاظم عبد علي وآخرون، النظام القانوني للمرتزقة اثناء النزاعات المسلحة الدولية، دراسة في ضوء احكام القانون الدولي الانساني، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، النجف، العدد 36، 2015.
  - 6- محمود جميل الجندي، مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الانسان: بلاك ووتر انموذجاً، مجلة المستقبل العربي، العدد 422، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
  - 7- محمد بركات صعايدة، دور الشركات العسكرية والامنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية، مجلة جامعة الاستقلال للابحاث، العدد 1، فلسطين، 2022.
  - 8- احمد عليه، الشركات العسكرية الخاصة والجيوش النظامية... ادوار متبادلة، مجلة السياسة الدولية، العدد 232، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.
- ثالثاً: الاطاريح والرسائل الجامعية:**
- 1- قاسم خضير عباس، ادوار المرتزقة والمتعاقدين في حروب القرن الحادي والعشرين (نماذج مختارة)، اطروحة دكتوراة منشورة، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2024.
  - 2- ياور عمر محمد، استراتيجية الحرب في القرن الحادي والعشرين: حرب الفضاء الالكتروني (انموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، 2020.
- رابعاً: مواقع الانترنت:**
- 1- الشركات الأمنية العسكرية الخاصة وإشكالية خصخصة الحروب الحديثة، مجلة درع الوطن، الامارات العربية المتحدة، مقال متاح على الموقع الالكتروني: [HTTPS://WWW.NATIONSHIELD.AE](https://www.nationshield.ae)
  - 2- صباح نوري العجيلي، استراتيجية خصخصة الحروب والقتال بالوكالة، على الموقع الالكتروني: <https://arabianiraq.com>
  - 3- الشركات الأمنية العسكرية الخاصة وإشكالية خصخصة الحروب الحديثة، مجلة درع الوطن، الامارات العربية المتحدة، مقال متاح على الموقع الالكتروني: [HTTPS://WWW.NATIONSHIELD.AE](https://www.nationshield.ae)
  - 4- تنظيم الشركات العسكرية والامنية الخاصة: أداة توجيهية، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ص 5-7 كتاب متاح على الموقع الالكتروني <https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents>
  - 5- صباح نوري العجيلي، استراتيجية خصخصة الحروب والقتال بالوكالة، متاح على الرابط الالكتروني: [HTTPS://ARABIANIRAQ.COM](https://arabianiraq.com)

## References

### First: Arabic and Translated Books:

- 1- Muhammad Fathi Amin, Encyclopedia of Types of Wars, Second Edition, Dar Al-Awail Publishing, Damascus, 2006.
- 2- Saad Haqqi Tawfiq, Principles of International Relations, Third Edition, Legal Library, Baghdad, 2006.
- 3- Adnan Al-Sayed Hussein, Theory of International Relations, Lebanese University Publications, Beirut, 1998.
- 4- Ismail Sabri Muqallad, Theories of International Politics, First Edition, That Al-Salasil Printing, Publishing and Distribution Publications, Kuwait, 1987.
- 5- Paul Robinson, Dictionary of International Security, First Edition, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009.
- 6- Raed Al-Hamid, Mercenaries in Iraq: Militias and Death Squads, The American Occupation of Iraq: The Final Scene, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2007.

- 7- Francis Fukuyama, *State-Building: The World Order and the Problem of Governance in the Twenty-First Century*, translated by: Mujab Al-Imam, First Edition, Al-Aibkan Library, Riyadh, 2007.
- 8- Hisham Hikmat Abdul Sattar et al., *Political Sociology*, First Edition, University Press for Printing, Publishing and Translation, Baghdad, 2019.
- 9- Sean McKeefe, *The New Mercenaries: Private Armies and What They Mean for the International Order*, translated by Ibrahim Al-Bili Mahrous, Center for Strategic Thought Studies, 2016.
- 10- Magdi Kamel, *Blackwater Armies of Darkness: The New Mercenaries and the Art of Privatizing War*, Arab Book House, Damascus, 2000.
- 11- Radwa Sayed Ahmed Mahmoud Ammar, *The Role of Private Military and Security Companies in Peace Operations: A Legal and Political Study*, First Edition, Arab Renaissance House, Cairo, 2016.

### **Second: Journals and Periodicals:**

- 1- Ghassan Sabri Katea, *Private Military Companies as a Contemporary Challenge to International Humanitarian Law*, *Journal of Islamic Sciences*, Iraqi University, Volume 3, Issue 37, 2024.
- 2- Sami Ahmed Alawi, *The Employment of Mercenaries in the Russian Strategy in the Ukrainian War (A Case Study of the Russian Wagner Group)*, *Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences*, Volume 14, Issue 54, 2025.
- 3- Hala Ahmed Mohammed Al-Douri, *Mercenaries in International Humanitarian Law*, *Journal of Research of the College of Basic Education*, University of Mosul, College of Law, Volume 16, Issue 3, 2020.
- 4- Ahmed Bin Yahya Al-Wansharisi, *Privatization Wars: The 2003 US War on Iraq*, *Algerian Journal of Law and Political Science*, Vol. 5, No. 2, 2020.
- 5- Haider Kadhim Abdul Ali et al., *The Legal System of Mercenaries During International Armed Conflicts: A Study in Light of the Provisions of International Humanitarian Law*, *Journal of the Islamic University College*, Najaf, No. 36, 2015.
- 6- Mahmoud Jamil Al-Jundi, *The Responsibility of Security Companies for Human Rights Violations: Blackwater as a Model*, *Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal*, No. 422, Center for Arab Unity Studies, 2014.
- 7- Muhammad Barakat Sa'aydeh, *The Role of Private Military and Security Companies as Non-Governmental International Actors in International Relations*, *Al-Istiqlal University Journal for Research*, No. 1, Palestine, 2022.
- 8- Ahmed Aliba, *Private Military Companies and Regular Armies... Intertwined Roles*, *International Politics Journal*, No. 232, Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies, Cairo, 2003.

### **Third: Thesis and Dissertations:**

- 1- Qasim Khudair Abbas, *The Roles of Mercenaries and Contractors in 21st Century Wars (Selected Models)*, Published PhD Dissertation, Al-Nahrain University, College of Political Science, 2024.
- 2- Yawar Omar Muhammad, *The Strategy of War in the 21st Century: Cyber Warfare (A Model)*, Master's Thesis, Kirkuk University, College of Law and Political Science, 2020.

### **Fourth: Websites:**

- 1- Private Military Security Companies and the Problem of Privatizing Modern Warfare, Nation Shield Magazine, United Arab Emirates, Article available at: <https://www.nationshield.ae>
- 2- Sabah Nouri Al-Ajili, The Strategy of Privatizing Wars and Proxy Fighting, at: <https://arabianiraq.com>
- 3- Private Military Security Companies and the Problem of Privatizing Modern Warfare, Nation Shield Magazine, United Arab Emirates, Article available at: <https://www.nationshield.ae>
- 4- Organization of Military Companies And the special security: a guiding tool, Geneva Centre for Democratic Control of Armed Forces, pp. 5-7. Available at: <https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents>
- 6- Sabah Nouri Al-Ajeeli, The Strategy of Privatizing Wars and Proxy Fighting, available at: <https://arabianiraq.com>

---

### Abstract

---

#### **Privatization of Wars and The Impact of Private Military and Security Companies On the Security and Sovereignty of States**

**Ismail Diab Khalil**

**University of Diyala - College of Law and Political Science**

The privatization of war is a relatively new idea. It is based on a new strategy for managing wars by many countries, based on fighting with the smallest possible number of regular soldiers, while entrusting logistical and some intelligence tasks to private military and security companies. This aims to reduce the increasing military spending of regular armies and alleviate the burden of human losses, which are widely rejected by public opinion. Furthermore, there is the advantage of utilizing the extensive capabilities and combat experience of private companies to achieve war objectives. Despite these advantages, the negative side of the work and activity of private military and security companies is their failure to adhere to the rules of international humanitarian law in conflict zones due to the lack of international agreements regulating their cross-border activities. These companies often impose their agendas and conditions on the governments in which they operate, particularly weak ones, and impose military plans that align with their own objectives. This contradicts the sovereignty of states, as the entity that monopolizes the use of violence.

**Keywords:** Privatization, Wars, Sovereignty, Security, Mercenaries.

---